Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011 وانعكاساتها على الاوضاع الداخلية

م.م هديل ناصر جاسم محمد

الجامعة التقنية الوسطى / معهد الإدارة التقني

https://orcid.org/0009-0005-2839-3592

hadeel.naser@mtu.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01114

الملخص:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية عميقة أعقبت سقوط نظام معمر القذافي، لكنها لم تؤدِّ إلى قيام دولة مستقرة، بل فتحت الباب أمام مرحلة انتقالية اتسمت بالاضطراب والتشرذم. فغياب المؤسسات الوطنية القوية وتعدد مراكز القوى السياسية والعسكرية، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية، جعلت ليبيا ساحة صراع معقدة تتقاطع فيها المصالح الداخلية والخارجية. وقد انعكس ذلك سلبًا على الأوضاع الداخلية، حيث برزت مظاهر الانقسام السياسي بين الشرق والغرب، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية نتيجة الاعتماد على النفط كموارد شبه وحيدة وغياب استراتيجيات التنمية المستدامة، كما تفاقمت الأزمات الاجتماعية والإنسانية بفعل النزوح، وانهيار الخدمات العامة، وتراجع مستوى الأمن.

يُظهر البحث أن الأزمة الليبية ليست مجرد نتاج لعوامل داخلية بحتة، وإنما هي حصيلة لتداخلات متشابكة بين الفشل المؤسسي المحلي والتجاذبات الإقليمية والدولية التي عمّقت الانقسامات وأطالت أمد النزاع. ومن خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، يسعى البحث إلى تقديم رؤية متكاملة توضح أن تحقيق الاستقرار في ليبيا يتطلب معالجة جذرية تعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية جامعة، وتحقق مصالحة داخلية شاملة، وتضع حدًا للتدخلات الخارجية. وبهذا يقدم البحث إسهامًا في فهم ديناميكيات التحول السياسي في ليبيا بعد 2011، وما يترتب عليها من انعكاسات على مستقبل الدولة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، التحول السياسي، الانقسام الداخلي، التدخلات الخارجية، الاستقرار الوطني.

Political developments in Libya after 2011 and their repercussions on the internal situation

Assistant lecturer Hadeel Naser Gasem
Central Technical University /Institute of Technical Management
https://orcid.org/0009-0005-2839-3592
hadeel.naser@mtu.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01114

Abstract

Since 2011, Libya has witnessed profound political transformations following the collapse of Muammar Gaddafi's regime. However, instead of leading to the establishment of a stable state, the transition opened the door to a period of turbulence and fragmentation. The absence of strong national institutions and the rise of competing political and military centers, in addition to regional and international interventions, Libya has become a complex arena of conflict where domestic and foreign interests intersect. This has negatively impacted domestic conditions, with signs of political division between East and West emerging. Economic conditions have deteriorated due to reliance on oil as a near-sole resource and the absence of sustainable development strategies. Social and humanitarian crises have also been exacerbated by displacement, the collapse of public services, and declining security.

The research demonstrates that the Libyan crisis is not merely the product of purely internal factors, but rather the outcome of complex interactions between local institutional failure and regional and international tensions that have deepened divisions and prolonged the conflict. By adopting a descriptive and analytical approach, the research seeks to present a comprehensive vision that demonstrates that achieving stability in Libya requires a radical approach that rebuilds state institutions on inclusive national foundations, achieves comprehensive internal reconciliation, and puts an end to external interference. In this way, the research contributes to understanding the dynamics of political transformation in Libya after 2011 and its implications for the future of the state and society.

Keywords: Libya, political transformation, internal division, foreign interventions, national stability

المقدمة:

شهدت ليبيا تحولات جذرية في عام 2011 بعد اندلاع ثورة 17 فبراير التي أطاحت بنظام معمر القذافي بعد أكثر من أربعة عقود من حكمه الاستبدادي. هذا التغيير الكبير لم يكن مجرد نقطة تحوّل في تاريخ ليبيا السياسي، بل كان بمثابة بداية لفترة من الاضطرابات والصراعات الداخلية التي لا تزال مستمرة حتى اليوم. ورغم التفاؤل الذي ساد في البداية بحتمية انتقال ليبيا إلى مرحلة من الديمقراطية والتعددية السياسية، إلا أن الواقع أثبت أن الأمور كانت أكثر تعقيدًا.

بعد سقوط القذافي، واجهت ليبيا تحديات كبيرة على صعيد استقرار الدولة وبناء المؤسسات السياسية. تعددت الحكومات، وظهرت الانقسامات العميقة بين القوى السياسية، ما أدخل البلاد في حالة من الفوضى، وانتشرت الميليشيات المسلحة التي فرضت هيمنتها على أجزاء واسعة من البلاد. هذه الظروف أثرت بشكل مباشر على الأمن والاستقرار الداخلي، وأدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي، فضلاً عن تفاقم الأزمات الإنسانية.

وفي هذا البحث، سيتم استعراض التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011، وكيف أثرت هذه التغيرات على الأوضاع الداخلية للبلاد، بما في ذلك الانقسامات السياسية، الصراع على السلطة، والتدخلات الخارجية. كما سيتناول البحث الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه التطورات، والآفاق المستقبلية لاستقرار البلاد.

من خلال تحليل هذه التطورات، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة عن المشهد السياسي في ليبيا بعد الثورة، مع التركيز على التحديات التي تواجهها الدولة في تحقيق الاستقرار، ودور المجتمع الدولي في مساعي الحل السياسي.

هيكلية البحث:

يتوزع هذا البحث على خمسة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية وحيثياتها.

المبحث الثاني: الانقسامات السياسية الليبية وأسبابها وتشكلاتها.

المبحث الثالث: انعكاس التطورات السياسية على الوضع الداخلي الليبي.

المبحث الرابع: البعد الاجتماعي والإنساني للأزمة الليبية بعد 2011.

المبحث الخامس: التدخلات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأزمة الليبية.

ويُختتم البحث بعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في تحليل التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، والكشف عن انعكاساتها على الأوضاع الداخلية. ويسعى البحث إلى توضيح أثر الانقسامات السياسية والصراع على السلطة في تقويض استقرار الدولة، وبيان الدور الذي لعبته التدخلات الأجنبية في تعميق الأزمة أو محاولة احتوائها. كما يهدف إلى إبراز التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه التطورات، مع تقديم رؤية علمية حول المسارات الممكنة لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، استنادًا إلى تحليل الواقع الراهن

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011 وما أحدثته من انعكاسات على الأوضاع الداخلية. فهي تساهم في إبراز طبيعة هذه التحولات السياسية وتأثيرها المباشر على مسار الدولة والمجتمع، بما يساعد على فهم العوامل التي تعيق تحقيق الاستقرار السياسي. كما أن البحث يرفد المكتبة الأكاديمية بدراسة متخصصة حول التجربة الليبية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق.

إشكالية البحث:

كيف أثرت التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011 على استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد؟

الأسئلة الفرعية:

- ما أبرز مظاهر الانقسامات السياسية بعد عام 2011؟
- كيف انعكست هذه التطورات على الوضعين الأمني والاقتصادي؟
- ما دور التدخلات الإقليمية والدولية في تعميق الأزمة أو محاولة حلها؟
- ما هي التداعيات الاجتماعية والإنسانية المترتبة على استمرار الأزمة الليبية؟

فرضية البحث:

الفرضية الأساسية لهذا البحث هي أن التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 قد أسهمت بشكل كبير في تفاقم الأزمة الداخلية في البلاد، نتيجة للانقسامات السياسية بين الفاعلين المحليين والتدخلات الأجنبية التي سعت لدعم أطراف معينة في النزاع. كما أن ضعف المؤسسات الحكومية، وتفشي الفساد، والانقسام بين الفصائل المسلحة، لعبت دورًا محوريًا في استمرار الأزمات الأمنية والاقتصادية. بناءً على ذلك، يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى استمرار التحديات أمام تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مما يتطلب حلولًا شاملة ومستدامة تتعامل مع جميع جوانب الأزمة.

منهجية البحث:

سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لدراسة التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011، وذلك من خلال تحليل الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد. يعتمد المنهج الوصفي على جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالأحداث السياسية المهمة في ليبيا منذ سقوط النظام السابق، وتوثيق الأحداث والتطورات التي أسهمت في الصراع المستمر.

المبحث الأول: عوامل اندلاع الأزمة الليبية

جاءت ثورة 17 فبراير 2011 نتيجة لاحتقانات ومظالم حقوقية متراكمة، حيث كانت الأسباب الداخلية المتشابكة، بما في ذلك القمع والفساد، عوامل رئيسية في إشعال هذه الثورة. وكان السياق الإقليمي العربي الثائر يشكل أيضًا عاملاً محفزًا، إذ دفع الشعوب إلى تجاوز مخاوفها والتوجه نحو الحرية والتحرر من قيود الأنظمة الاستبدادية. وفي هذا السياق، جاء التدخل الدولي استجابة لحالة العنف المفرط الذي مورس من قبل نظام القذافي، وتداعياته الإنسانية الكارثية، مما دفع المجتمع الدولي إلى التدخل.

لقد تبلور هذا التدخل الدولي في سياق داخلي ليبي وخارجي، حيث سعى المجتمع الدولي إلى حماية المدنيين في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بناءً على ذلك، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1973) لعام 2011، الذي استند إلى مبدأ "مسؤولية الحماية" وضرورة تحرك

المجتمع الدولي لحماية المدنيين. وقد تزامن هذا القرار مع تدخل حلف شمال الأطلسي الذي قاد ضربات جوية لتدمير القدرات العسكرية لنظام القذافي، بهدف وقف الفظائع التي ارتكبها بحق الشعب الليبي[i] .

المطلب الاول: العوامل الداخلية

على الرغم من أن التدخل الدولي كان حاسمًا في الإطاحة بنظام القذافي، إلا أنه أسفر عن تداعيات سلبية خطيرة، وكان له ارتدادات عميقة أثرت بشكل كبير على ليبيا والمجتمع في مرحلة ما بعد سقوط النظام. فعندما تولت النخب السياسية إدارة الشأن العام، لم تتمكن هذه النخب من التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة ومعالجة التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها البلاد. ولم يكن لديها القدرات اللازمة لتقديم حلول فعالة لمعالجة هذه التحديات، مما أدى إلى استمرار البلاد في دوامة من العنف والعنف المضاد بعيدًا عن تطلعات الشعب الليبي. كما ساهمت الأحقاد والمظالم التاريخية في تعميق الأزمة، مما جعل ليبيا عرضة لتأثيرات قوى إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، سواء من خلال تفاهمات مباشرة أو بطرق منفصلة [ii] .

لقد كان لانتخابات يوليو 2012، وعدم قبول بعض الأطراف بنتائجها، دور كبير في خلق مناخ سياسي جديد ساهم سلبًا في تفتيت الواقع الداخلي. فقد عززت هذه الانتخابات من انقسامات الرأي السياسي ووسعت الفجوة بين القوى الاجتماعية المختلفة. وبذلك، نشأت أسباب بنيوية عميقة للتنافر والتشرذم، حيث بدأ الانقسام أولاً على الصعيدين السياسي والأيديولوجي، قبل أن يتحول إلى انقسام جغرافي مادي، مما أدى إلى تشظي الوجود الليبي وتعدد مرجعياته وانقسامه الداخلي. وقد نتج عن هذا كله هوة سياسية عميقة تعكس حالة التشرذم والانقسام التي يعاني منها الشعب الليبي، وهي من السمات المميزة للمشهد الليبي في العقد الأخير. النتيجة التي ما زلنا نشهدها حتى اليوم هي وجود حكومتين تتنافسان على إدارة الشأن العام الليبي؛ حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دوليًا في الغرب الليبي، وأخرى في الشرق الليبي. وقد تداخلت في نطاق هذه الحكومات ليس فقط السياسة والأيديولوجيا، بل أيضًا المصالح المحلية والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية، سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، مما أسهم في استمرار التجاذب الكبير بين الأطراف [iii].

المطلب الثاني: العوامل الخارجية :

لقد كشفت حقبة ما بعد ثورة 17 فبراير 2011 عمق الأزمة التي تعيشها الدولة الليبية، والتي تمثلت في سلسلة من التحديات التي نشأت نتيجة الارتباك الذي ساد البلاد، نظرًا لتشعب وتعقيد الوضع الليبي. هذه التحديات تضمنت حجم التناقضات العميقة بين الأفراد والجماعات، التي تفجرت مع بداية الثورة، مما أسفر عن الانقسامات الحالية التي ألقت بظلالها على العملية السياسية في البلاد. كما ساهمت هذه الانقسامات في تصاعد التحديات الداخلية، حيث تفاقمت الصراعات الأهلية والحروب المشتعلة، في ظل عجز القوى السياسية والعسكرية عن الوصول إلى توافق وطني حقيقي يقود البلاد نحو الأمن والاستقرار.

هذا الواقع دفع القوى الدولية والإقليمية إلى التدخل، حيث وجدت في الساحة الليبية فرصة لتصفية حساباتها وتوسيع نفوذها، مما أدى إلى تغذية الانقسامات بين المكونات الليبية وتعميق الأحقاد الاجتماعية. في الوقت ذاته، انهارت مؤسسات الدولة الليبية، ليحل محلها ميليشيات تمثل هويات جهوية وقبلية تتنافس على النفوذ والموارد. وفي ظل هذا الوضع، انقسمت ليبيا بين شرق وغرب متناحرين، مما جعل الوصول إلى تسوية بين الأطراف المختلفة أمرًا صعبًا، وجعل حل تعقيداتها السياسية والأمنية مهمة معقدة يصعب فك رموزها. [iv]

لقد عمقت هذه الظروف التناقضات الداخلية وهددت الاستقرار، مما أدخل البلاد في حلقة مفرغة من الأزمات التي تتمحور حول العنف، الفساد، وملامح الاستبداد الناتجة عن الصراع بين النخب السياسية على المصالح الضيقة. وقد أدى ذلك إلى إنتاج حكومات متصارعة في كل مرة، عجزت عن تحقيق الأمن والاستقرار وبناء دولة موحدة بمؤسساتها. هذا الوضع انعكس بشكل سلبي على حياة المواطن، الذي أصبح يدفع الثمن

يوميًا من حياته. كما جعل تجربة المصالحة، رغم مرور أكثر من ثلاثة عشر عامًا، تجربة هشة، وأدى إلى تراجع مفهوم المواطنة لصالح الولاءات الضيقة، بينما استمرت الأوضاع في التفاقم مع التدخلات الخارجية التي أثرت سلبًا على المشهد الليبي.

لا تزال ليبيا تعاني من تشرذم جسدها السياسي والمؤسسي بشكل مؤلم، في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة عبر بعثتها الأممية إلى تقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين في محاولة لإيجاد مخرج من الصراع المستمر. ومع ذلك، لم تتمكن المنظمة الأممية حتى الآن من إحراز أي تقدم يذكر، ولم تفلح الوسائل والآليات التي استخدمتها في إنهاء الأزمة الراهنة أو دعم المسار السياسي والانتقال الديمقراطي. هذا الواقع يثير العديد من التساؤلات حول مدى جدية البعثة الأممية في تحقيق تسوية حقيقية للأزمة، بالإضافة إلى دور القوى الإقليمية والدولية في تعميق حالة الانقسام وعدم الاستقرار في ليبيا.[v]

اولا: البعد الاقتصادي والاجتماعي قبل 2011 .

لم تكن الأزمة الليبية وليدة العوامل السياسية وحدها، بل ارتبطت جذورها ارتباطًا وثيقًا بالبعد الاقتصادي والاجتماعي. فعلى الرغم من أن ليبيا تُعد دولة نفطية بامتياز، حيث بلغت مساهمة قطاع النفط والغاز نحو 95% من عائدات الصادرات وأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة حكم القذافي، إلا أن هذا الاعتماد الأحادي على النفط جعل الاقتصاد هشًّا ومعرضًا للتقلبات الخارجية. كما أن غياب سياسة اقتصادية تقوم على تنويع مصادر الدخل أدى إلى عجز الدولة عن توفير فرص عمل حقيقية، إذ تراوحت معدلات البطالة قبل عام 2011 بين 20–25%، وكان معظمها بين فئة الشباب.

إلى جانب ذلك، ساهم سوء توزيع الثروة واحتكار النخبة الحاكمة لموارد الدولة في زيادة التفاوت الاجتماعي. فبينما حظيت العاصمة طرابلس والمناطق الغربية بنصيب أوفر من الاستثمارات والمشروعات، عانت مناطق الجنوب والشرق من التهميش وضعف البنى التحتية، حيث سجلت معدلات أعلى للفقر والحرمان. وقد انعكس هذا الخلل التنموي على المؤشرات الاجتماعية، إذ أظهرت تقارير دولية أن 40% من الليبيين كانوا يعيشون دون مستوى تنمية متوازن في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة.

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المختل، والمترافق مع القمع السياسي، عمّق من مشاعر السخط الشعبي والإقصاء، وخلق بيئة قابلة للانفجار. وبالتالي، شكّل العامل الاقتصادي–الاجتماعي، إلى جانب العوامل السياسية، أحد أبرز المحركات التي غذّت اندلاع ثورة 17 فبراير 2011vi.

ثانيا: تأثير العوامل الإقليمية والدولية قبل وأثناء الثورة .

لا يمكن إدراك خلفيات الأزمة الليبية دون ربطها بالسياقين الإقليمي والدولي. فقد شكّلت موجة "الربيع العربي" التي اجتاحت المنطقة عام 2011 دافعًا أساسيًا للشباب الليبي لتجاوز الخوف والمطالبة بالتغيير، مستلهمين تجارب تونس ومصر المجاورة. وفي الوقت ذاته، كان للتدخلات الدولية دور حاسم في مسار الأحداث، إذ لم يقتصر تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) على حماية المدنيين، بل ارتبط بحسابات استراتيجية تتعلق بالسيطرة على موارد الطاقة وضمان موقع ليبيا في السوق النفطية العالمية. ونتيجة لذلك، تحولت الثورة الليبية منذ بدايتها إلى ساحة لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، مما أسس مبكرًا لمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني استمرت بعد سقوط النظام[vii].

ثالثا: فشل مرحلة المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني .

عقب سقوط نظام القذافي، تولى المجلس الوطني الانتقالي مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية، إلا أنه عانى من ضعف مؤسسي واضح وغياب رؤية استراتيجية لإعادة بناء الدولة، ما حدّ من قدرته على بسط سلطة مركزية قادرة على ضبط الأمن وإدارة شؤون البلاد. وفي عام 2012، جرى

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

انتخاب المؤتمر الوطني العام ليواصل قيادة المرحلة، غير أنه واجه تحديات عميقة تمثلت في حدة الاستقطاب بين التيارات السياسية، ولا سيما بين القوى الإسلامية والليبرالية، إضافة إلى ضعف الأجهزة الأمنية وانتشار السلاح والميليشيات المسلحة.

لقد أفضت هذه الإخفاقات المبكرة إلى فقدان الثقة الشعبية في السلطات الجديدة، وأسهمت في ترسيخ الانقسام السياسي والمؤسسي، الذي لم يلبث أن تحول إلى انقسام جغرافي بين شرق البلاد وغربها، مما مهد لبروز أزمات أكثر تعقيدًا في المسار السياسي الليبي[viii].

المبحث الثاني: الانقسامات السياسية في ليبيا: الأسباب والتداعيات

عقب ثورة 17 فبراير، برزت حكومتان تتنافسان على السيطرة، الأولى هي حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والتي اتخذت من طرابلس مقرًا لها في الغرب الليبي، والثانية هي الحكومة المؤقتة المعترف بها فقط من قبل مجلس النواب، والتي تحظى بدعم قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر. ومع توافر حكومتين تنفيذيتين، دخلت السياسة الخارجية الليبية في حالة من الارتباك، حيث تأثرت بشدة بتسارع الأزمات دون معالجة جادة، وخاصة من قبل الوزارة التي مقرها طرابلس، حيث كان من الواضح نقص الأدوات والغياب عن تقديم دراسات وتحليلات استراتيجية دقيقة للمشهد الداخلي، رغم أن هذه الوزارة تمثل الجبهة الرسمية لنقل الصورة الرسمية للدولة إلى الخارج.[ix]

وبزوال نظام القذافي، ظهرت الصراعات القبلية والمناطقية التي كانت غائبة طيلة فترة حكمه. فقد تجسدت النزاعات الانفصالية في الشرق والجنوب، حيث سعى بعض الأقاليم مثل برقة وفزان للانفصال عن حكم الغرب، ما يعكس حالة من الشك وعدم الثقة في قدرة طرابلس على إدارة موارد الدولة بشكل عادل. فقد عانت هذه الأقاليم من التهميش والحرمان في ظل الحكم السابق، وهو ما أثار التوترات الإقليمية والقبلية بعد الثورة.

تعددت عوامل انقسام ليبيا، حيث ظهرت حكومتان، وبرلمانان، وبنكين متنافسين، إضافة إلى جيوش وميليشيات تابعة لكل طرف، وأيديولوجيات سياسية متناقضة. كما أسهمت الصراعات القديمة والحساسيات حول مناطق النفوذ والسلطة في زيادة تعقيد المشهد. ونتيجة لذلك، غرق المجتمع الليبي في دوامة من الفوضى والانقسامات التي أسهمت في تفشي العنف، وانتشار الحركات المسلحة والإرهابية، وعودة التنافس بين شرق وغرب البلاد على السيادة والمكانة. (x)

تزايد دور البعد القبلي والعشائري في السياسة والممارسات المسلحة على حساب الأحزاب السياسية التي كانت محظورة طيلة فترة حكم القذافي. وبدلاً من التركيز على المصلحة العامة، تكريس الصراع على المصالح الشخصية والقبلية أصبح سمة بارزة. هذا الوضع أثر بشكل عميق على العلاقات الخارجية لليبيا، ففقدت البلاد مكانتها الإقليمية التي كانت تتمتع بها تحت حكم القذافي، خاصة في الفضاءات العربية والأفريقية. (xi)

ساهم نظام القذافي في تعميق الفجوة بين الشرق والغرب الليبي، ولم توجد حلول للتوازنات الجهوية والإدارية، وهو ما انعكس سلبًا على الحالة الليبية في ظل غياب سياسة اندماج وطني. وقد أثرت هذه الانقسامات على مؤسسات الدولة، حتى أن الشركة العامة للكهرباء انقسمت إلى شركتين في منطقتين مختلفتين (الشرقية والغربية)[xii].

رغم الاتفاق على تشكيل مجلس رئاسي وحكومة وفاق وطني، إلا أن هذه الحكومة لم تتمكن من الحكم خارج طرابلس وبعض المدن الغربية، في حين استمر وجود حكومة موازية في الشرق، إضافة إلى انقسام المؤسسات السيادية مل المصرف المركزي ومؤسسة النفط. وبالرغم من التحديات، اختفت الحكومة الموازية لبعض الوقت ثم عادت بعد فشل تنظيم الانتخابات في نهاية عام 2021م، مما أعاد البلاد إلى حالة الانقسام. [xiii]

هذه الحالة من الانقسام السياسي بين حكومة الشرق وحكومة الغرب أصبحت السمة المميزة للمشهد الليبي، مما جعل المواطن الليبي يتلقى التوجيهات والقرارات من حكومتين، وهو ما أثّر على السياسة الخارجية للبلاد. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، أزمة وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش التي اجتمعت مع وزير خارجية إسرائيل في إيطاليا، وهو ما أثار ردود فعل واسعة في المجتمع الليبي نظراً لحساسية هذا الملف[xiv].

الانقسام السياسي والعسكري استمر بين قوات الحكومة الحالية في الغرب بقيادة عبد الحميد الدبيبة، وقوات اللواء حفتر في الشرق، حيث تستمر المساعي الأممية لتوحيد القوات العسكرية والأمنية في إطار جهود الأمم المتحدة. هذا الصراع بين الشخصيات والأجسام السياسية مثل حفتر

ومجلس النواب من جهة، والدبيبة ومؤيديه من جهة أخرى، ساهم في إطالة أمد الأزمة السياسية، وأدى إلى تفاقم الصراعات المسلحة وتهديد الأمن الإقليمي، إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة وعمليات التهريب، وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. كما ساهم هذا الوضع في توتر العلاقات مع دول الجوار. [xv]

المطلب الاول: الانقسام الأيديولوجي بين التيارات السياسية .

إلى جانب الانقسام الجغرافي والمؤسساتي، شهدت ليبيا انقسامًا حادًا على المستوى الأيديولوجي بين تيارات الإسلام السياسي من جهة، والتيارات الليبرالية والمدنية من جهة أخرى. فقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات الإسلامية المسلحة تعزيز نفوذها في المؤسسات السياسية والأمنية، بينما سعت القوى المدنية إلى الحد من حضورها، معتبرة أن صعود هذه الجماعات يمثل خطرًا على بناء الدولة المدنية. هذا الانقسام الأيديولوجي غذّى الصراع على السلطة، وأدى إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع الليبي، حيث أصبح الولاء السياسي مرتبطًا بالهوية الفكرية والدينية بقدر ارتباطه بالمصالح الجهوية والقبلية[xvi].

المطلب الثاني: دور النفط كمحرك للانقسام

لعبت الموارد النفطية دورًا محوريًا في تعميق الانقسامات السياسية، إذ تحولت الحقول والموانئ النفطية إلى أدوات ضغط بيد الأطراف المتنازعة. فقد سيطرت قوات حفتر على أهم الموانئ النفطية في الشرق (الهلال النفطي)، بينما بقيت المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس تحت سلطة حكومة الوفاق، وهو ما جعل النفط ليس فقط مورداً اقتصادياً، بل أيضًا ورقة مساومة سياسية. هذا الصراع على الثروة عزز الانقسام المؤسسي، حيث أصبح لكل طرف مصادر تمويل خاصة به، مما صعّب جهود توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية، وأطال أمد الأزمة السياسيةxvii.

اولا: فشل المبادرات الأممية في معالجة الانقسام .

رغم الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة منذ عام 2014 م عبر بعثتها للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، فإن معظم المبادرات الأممية لم تحقق اختراقًا حقيقيًا في مسار الأزمة السياسية. فـ"اتفاق الصخيرات" (2015) تعثر بسبب عدم التزام الأطراف ببنوده، كما فشلت محاولات تنظيم الانتخابات في ديسمبر 2021 نتيجة غياب التوافق حول القوانين الانتخابية[xviii].

إلا أن الإشكالية لم تكن في التعثر فقط، بل في انعكاسات هذه التدخلات الدولية والأممية على الداخل الليبي، إذ ساهمت في ترسيخ الانقسام بدلًا من تجاوزه، ففقدت الأمم المتحدة جزءًا من مصداقيتها لدى الشارع الليبي، وأصبح حضورها يُنظر إليه باعتباره منحازًا لأطراف على حساب أخرى. في الوقت ذاته، استغلت القوى الإقليمية والدولية هذا الفشل لتعزيز نفوذها داخل ليبيا، عبر دعم كيانات سياسية وعسكرية متعارضة، وهو ما ضاعف حدة الاستقطاب السياسي وأطال أمد النزاع[xix].

وبذلك، يمكن القول إن التدخلات الأممية والدولية لم تقتصر على العجز عن حل الأزمة، بل كانت عاملًا إضافيًا في تأجيج حالة الانقسام السياسي، مما جعل المشهد الليبي أكثر تعقيدًا وأبعد عن أي تسوية شاملة[xx].

المبحث الثالث: انعكاس التطورات السياسية على الوضع الداخلي الليبي .

أدت ثورة 17 فبراير 2011 إلى تداعيات عميقة مسّت هيكلية الاقتصاد الليبي على المستويين المحلي والدولي. فقد ظل الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع النفط والغاز، حيث شكّلت العوائد النفطية نحو 95% من إجمالي الصادرات وأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الاعتماد الأحادي جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، وعرقل جهود التنمية المستدامة[xxi].

ورغم أن ليبيا تُعد من الدول النفطية ذات الكثافة السكانية المنخفضة (قرابة 6.5 مليون نسمة آنذاك)، إلا أن ثرواتها لم تنعكس في مؤشرات التنمية بشكل متوازن. فبينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي نحو 12–14 ألف دولار سنويًا وفق تقديرات البنك الدولي قبل 2011، ظلّ التفاوت التنموي بين الأقاليم واضحًا، حيث استفادت المناطق الغربية من الاستثمارات العامة أكثر من الشرق والجنوب، ما عمّق شعور التهميش والإقصاء لدى قطاعات واسعة من السكان.

لقد ساهم هذا الخلل البنيوي في الاقتصاد، مقرونًا بالفساد وضعف التخطيط، في خلق أرضية اجتماعية غاضبة غذّت حالة الاحتقان السياسي، وكانت من بين العوامل التي ساعدت على انفجار الثورة واستمرار تداعياتها بعد سقوط النظام. [xxii]

المطلب الاول: تحديات التنمية الاقتصادية في ليبيا .

نظرا لتكالب عدة دول على ليبيا والصراع الذي صاحب الأزمة أصبح الاقتصاد الليبي يواجه عقبات عويصة أدت إلى انكماشه.

اولا: سيطرة الدولة على القطاع العام:

لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من فكرة البيروقراطية والاضطرابات الأمنية مع عدم تكريس مبدأ العمل بالكفاءة، ومركزية السياسات التنموية لدى السلطة الحاكمة في ظل التهميش المبالغ فيه للقطاع الخاص. كل هذه العوامل خلقت نوع من فرض الهيمنة على عوائد الاقتصاد الريعي [xxiii]، وبالتالي اختلالات حادة تهدد فرص التنمية الاقتصادية في ليبيا، ناهيك عن تعثر مسار الحوكمة وحداثة التجربة الليبية ونقص الوعي الاستثماري في التعامل مع المستثمر الأجنبي خطوة مهدت السبيل لخفض نسبة الإنتاجية وتقليص فرص الاستثمار وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي

إنتاج النفط الخام في ليبيا (ألف برميل/يوم)، 2020–2024.

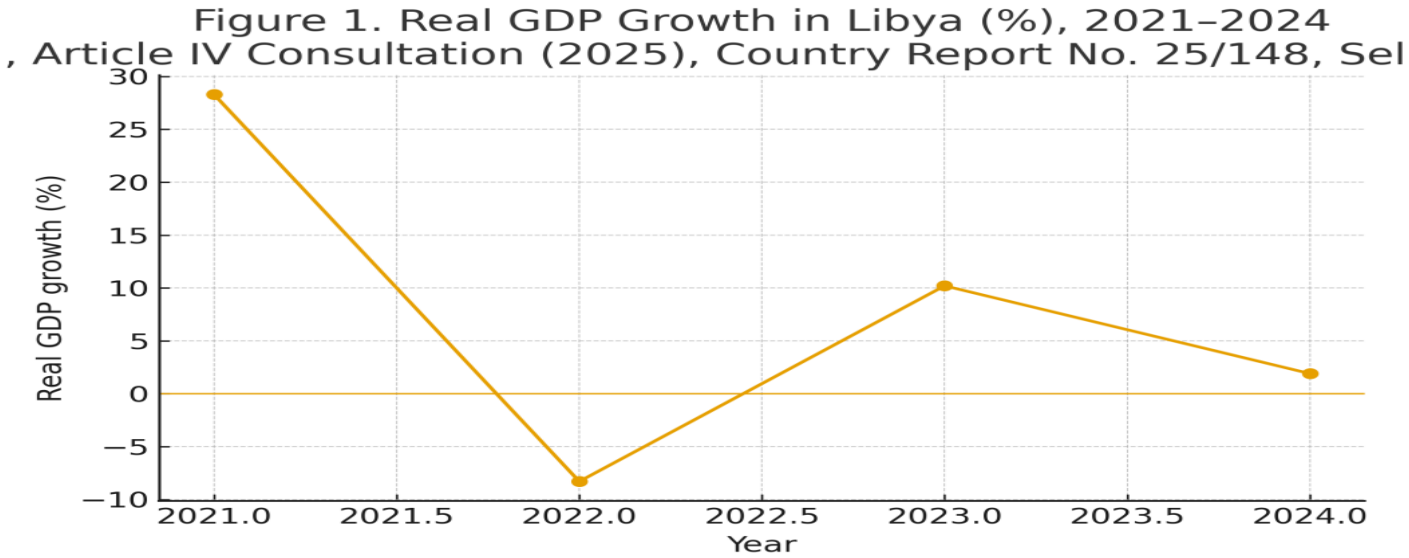

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الإحصائي السنوي 2025 (ASB 2025)، جدول 3.5. يُظهر تعافي الإنتاج إلى 1.19 مليون ب/ي عام 2023 ثم 1.14 مليون ب/ي عام 2024

من خلال المخطط الموضح أعلاه يمكن القول بأنه لضمان فعالية حوكمة رشيدة في ليبيا ينبغي توفر شرطين أساسين سيادة القانون لمكافحة الفساد، وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يتطلب مزيدا من الجهود والتنسيق كمطلب ضروري لتأمين التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية المحلية بعيدا عن سيطرة الدولة على القطاع العام.

ثانيا: غياب الرؤى الاستراتيجية في القطاع الاقتصادي.

نظرا لتضارب السياسات الاستثمارية والتوجهات الاقتصادية الحكومية تبلورت عدة مشاكل على صعيد المخططات التنموية نذكر منها [xxiv]

1. عدم الكفاءة في توزيع الثروات.
2. سياسات التهميش والفساد.
3. عدم التحكم في آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية.
4. عدم مواكبة المؤسسات المالية للتقنيات الحديثة المتبعة في المؤسسات
5. العالمية خاصة ما تعلق منها بشق التمويل.
6. ضعف أداء المؤسسات المصرفية.

المطلب الثاني: التبعية الاقتصادية:

تعتبر ليبيا دولة مكبلة اقتصاديا نظرا لحجم القيود المفروضة عليها خاصة في إطار الحركة التنموية وبالتالي تكريس الخلل في هيكلية الصادرات والواردات، أي عدم التنويع في مصدر الصادرات مقابل استيراد 85% من قيمة المنتوجات الباقية لسد متطلبات السوق المحلية خاصة وأن ليبيا شهدت في تلك الفترة فرض رسومات على مبيعات النقد الأجنبي، ارتفاع أسعار السلع بنسبة 48 ، تدني قيمة الدينار الليبي، مراجعة سياسات دعم المحروقات المتدهورة، وضع معقد دفع إلى انعدام توفر السيولة النقدية [xxv].

شكل (2): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)، 2021–2024.

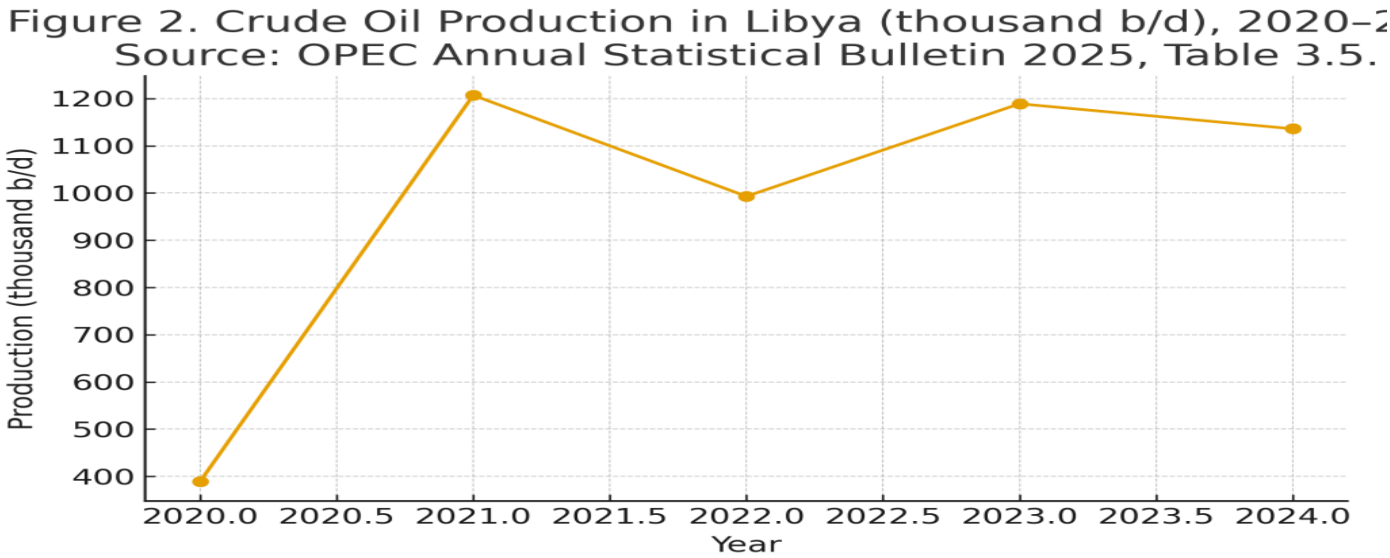

المصدر: صندوق النقد الدولي، ليبيا: مشاورات المادة الرابعة 2025، تقرير الدولة رقم 148/25. (2023 = 10.2%، 2024 = 1.9% تقديرًا)

من خلال المخطط المبين أعلاه يمكن القول بأن الأزمة الليبية ساهمت في عجز وهبوط قيمة الدينار الليبي، هذا العجز بدوره أدى إلى تجميد الأصول الخارجية في أواخر العام 2011، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع أسعار المستهلك إلى 20% خصوصا مع بداية الأزمة ناهيك عن انخفاض نسبة الناتج المحلي من الهيدروكربونات إلى ما يقارب نحو 50%. هذا ما يفسر شح السيولة المالية في القطاع المصرفي الليبي في السنوات التي تلت عام 2011م

اولا: مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل استمرار الصراعات السياسية.

أسفرت الاضطرابات السياسية والأمنية عن تداعيات حادة ألحقت الضرر بالاقتصاد الليبي، ففرص التنمية والاستثمار جد كبيرة إلا أنها مربوطة بجانب الاستقرار واستتباب الأمن [xxvi]، وبالتالي الصراع في ليبيا اقتصادي أكثر منه سياسي لحد كبير، خاصة لو أخذنا بعين الاعتبار مكانة ليبيا الجيوستراتيجية فهي تعتبر بوابة نحو افريقيا من الجهة الشرقية. وعليه من هذا المنطلق يمكن رصد رؤية مستقبلية تستشرف آفاق الوضع الاقتصادي في ليبيا عبر محطتين.

أ – المحطة الأولى: (المسار التشاؤمي).

لا يمكن تحقيق استقرار اقتصادي ولو بشكل نسبي في ليبيا نتيجة لتزايد حدة الانقسامات السياسية بين حكومة الوفاق الليبي فايز السراج والفصائل السياسية المعارضة المشير خليفة حفتر فالوضع في ليبيا سيصبح مع مرور الوقت يتسم بعدم فعالية المؤسسات الاقتصادية، وانعدام الأمن أمر يثير الريبة والشك حول أي تسوية متوقعة بين الأطراف المتناحرة على الموارد الاقتصادية [xxvii].

فسيطرة المشير خليفة حفتر على الموانئ والحقول النفطية بدعم فرنسي مؤيد لحصار النفط سيجعل منها ورقة مساومة وضغط على الحكومة [xxviii]، لتستمر معاناتها رغم مناشدتها للقوى الخارجية الداعمة لها كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وعليه إغلاق الموانئ النفطية لا يقل خطورة عن الخيارات العسكرية في التدخل خلال عام 2018 سجل تهميش النمو الاقتصادي انخفاض بنسبة 7.8% في حين عرفت ليبيا أربع سنوات من الركود الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2013 – 2016 [xxix].

شكل (3): رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)، 2023–2024.

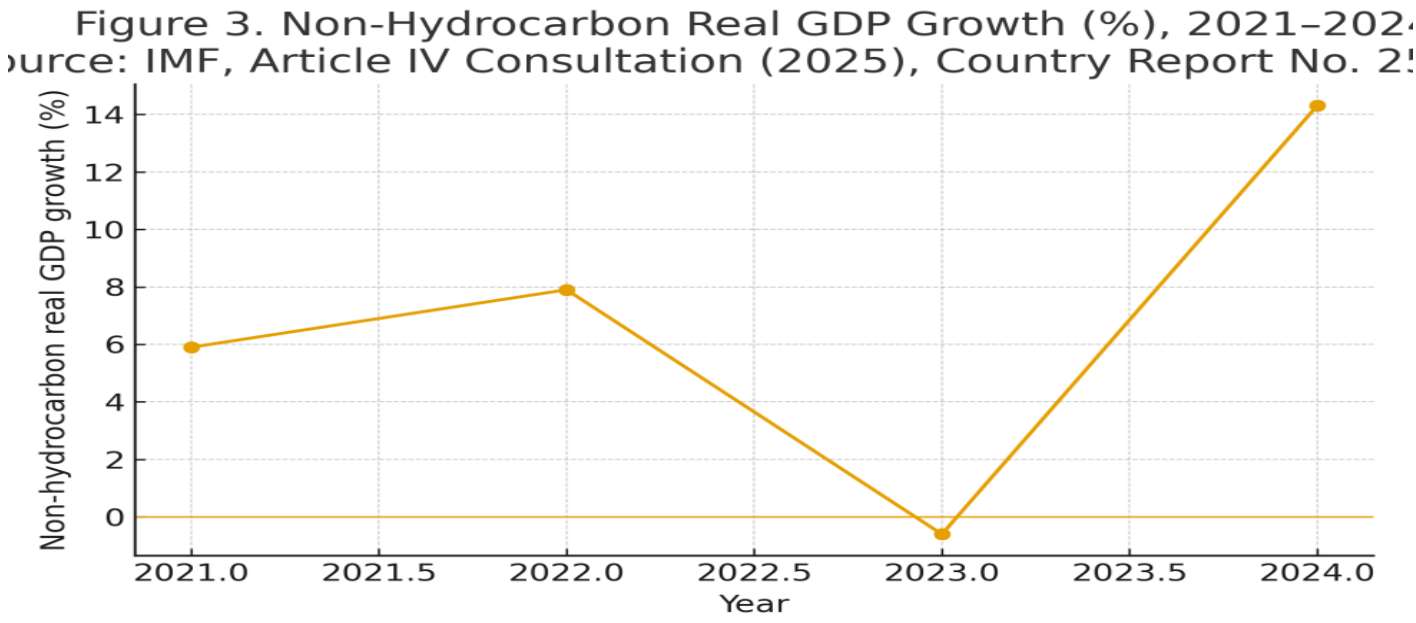

المصدر: صندوق النقد الدولي، مشاورات 2025. تحوّل من فائض 18% عام 2023 إلى عجز –4% عام 2024.

من خلال الشكل البياني الموضح اعلاه يمكن القول بأن أسعار السلع والخدمات لا تزال جد مرتفعة والسبب يعود إلى تعطل سلاسل التوريد والأسواق الموازية، حيث ساهمت الرسوم المرتفعة بنسبة 183 % على معاملات سعر الصرف الأجنبي، من جهة أخرى عائدات النفط تشهد ارتفاع نسبي قدر ب 33.5 مليار دينار أي بنسبة 50.8 % من إجمالي الناتج المحلي [xxx]، ومع ذلك تعتبر نسبة التقدم غير كافية لتغطية فاتورة الأجور ومصروفات الدعم نظرا لأن مجمل هذه العائدات لا تزال مقيدة خصوصا مع حدة الانهيار الذي عرفته ليبيا خلال الأربع سنوات الفارطة من 2013_2016 .

بالعودة الى سعر الصرف ستستمر الاختلالات الداخلية والخارجية فمن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية العامة للدولة بنسبة 3% وبالتالي عجز في ميزان المعاملات التجارية هذا العجز سيؤدي بطبيعة الحال إلى انكماش الاقتصاد الليبي وامتداد التشوهات الاقتصادية إلى دول الجوار.

ب – المحطة الثانية: (المسار الإيجابي)

ليبيا تملك ما يكفي من الإمكانيات المادية والبشرية والاقتصادية تؤهلها لتحقيق قفزة نوعية لبناء مستقبل اقتصادي مشرق بالنظر لمجمل الانجازات الايجابية التي حققتها ليبيا خلال السنوات الماضية بالرغم من هشاشة الوضع الأمني، السياسي خلال عام 2015 نجحت ليبيا في تحقيق بعض الوفرة في الإنفاق على الدعم بنسبة 37% والسبب يعود الى تراجع أسعار الوقود المستوردة قابله تراجع في فاتورة الأجور بنسبة 8% ارتفاع في معدل النمو بنسبة 26.7 سنة 2016 [xxxi]، ليصل بعد ذلك خلال عام 2018 الى نحو 19.7% أداء اقتصادي قوي خلال 2017 إجمالي الناتج المحلي قدر ب 2.5 بفائض قدره 1.7% في ميزان المعاملات التجارية خلال 2018 ارتفاع محسوس في صادرات النفط سمح بزيادة العائدات ضعف المعدل المحصل عليه في السنوات السابقة [xxxii]، حيث قدر الارتفاع بنسبة 27.6 مليار دولار في هذه الفترة استطاع مصرف ليبيا المركزي السيطرة على كبح الواردات بسبب الرسوم المرتفعة على مبيعات النقد الأجنبي [xxxiii].

تحقيق 3.9% من إجمالي الناتج المحلي في الأموال العامة لأول مرة بعد مرور خمس سنوات من العجز الكبير بعد الثورة، والسبب يعود الى ارتفاع نسبة العائدات الغير مدرجة في الموازنة من الرسوم الجديدة على المعاملات بالعملة الصعبة . وعليه فمن المتوقع جدا أن تعيد ليبيا مستوى إنتاجها النفطي إلى 1.6 مليون برميل يوميا في العام الجاري 2020 في المقابل سيرتفع النمو الإجمالي للناتج المحلي بنسبة 9 ليتراجع التضخم بنسبة 5% ، وبالتالي تحقيق فائض في الموازنة العامة وميزان المدفوعات نهاية عام 2020 ما يعني ارتفاع نصيب الفرد الى حوالي 8% من الناتج المحلي . فالفائض ولو بنسبة قليلة يدل على قوة المؤشر المالي المركزية الدولة.

شكل (4): نمو الناتج الحقيقي غير النفطي (%)، 2021–2024.

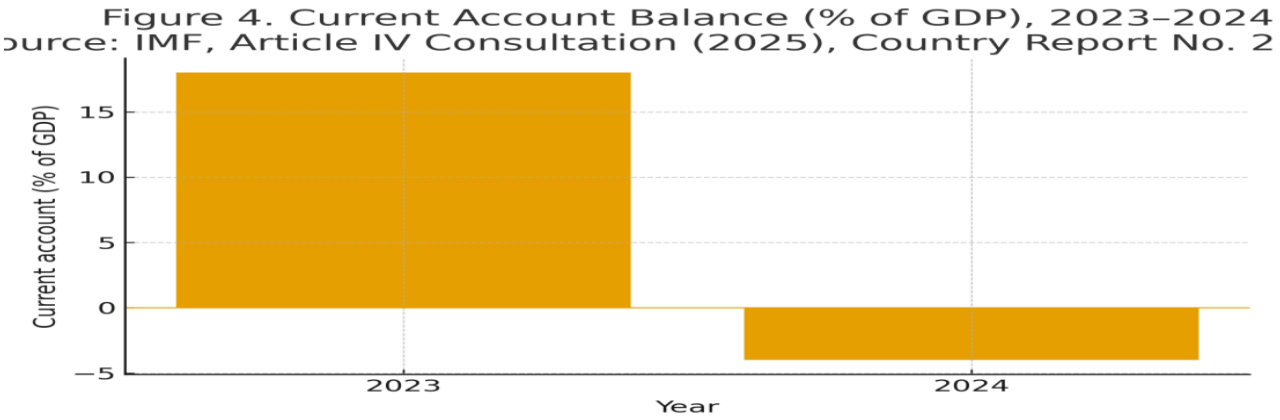

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المصدر: صندوق النقد الدولي، مشاورات 2025 (جدول المؤشرات المختارة). (2024 = 14.3% مدفوعًا بإنفاق حكومي).

إذن تتحقق هذه المؤشرات الايجابية في حالة ما إذا ليبيا تمكنت من تنفيذ إصلاحات اقتصادية حاسمة لتعزيز فعالية المؤسسات الاقتصادية، تنويع مصادر الاقتصاد وتجديد حوكمة الدولة إعادة اعمار ليبيا، إصلاح النظام الضريبي، وضبط أوضاع القطاع المالي خاصة وأن ميزان المدفوعات حقق قفزة نوعية خلال 2020

المبحث الرابع: البعد الاجتماعي والإنساني للأزمة الليبية بعد 2011

المطلب الاول: التداعيات الاجتماعية للأزمة الليبية.

إن الأزمة الليبية التي اندلعت بعد سقوط نظام معمر القذافي عام 2011 لم تكن محصورة في بعدها السياسي أو العسكري فحسب، بل امتدت لتترك آثارًا عميقة على البنية الاجتماعية للمجتمع الليبي. فقد أدى غياب الدولة المركزية وتعدد مراكز القوى المسلحة إلى تفكك النسيج الاجتماعي وعودة الانتماءات القبلية والجهوية إلى الواجهة، على حساب الهوية الوطنية الجامعة. كما أفرزت النزاعات المسلحة أزمات نزوح ولجوء واسعة النطاق، أسهمت في خلق ضغوط معيشية وإنسانية متزايدة على شرائح واسعة من السكان. وتجلت خطورة هذه التداعيات في هشاشة الروابط الاجتماعية، وازدياد حدة الانقسامات الأهلية، فضلًا عن تنامي ظواهر الفقر والبطالة والتهميش.

وعليه، فإن دراسة التداعيات الاجتماعية للأزمة الليبية تمثل مدخلًا أساسيًا لفهم عمق الأزمة وتفسير استمرارها، إذ لا يمكن لأي مشروع تسوية سياسية أن ينجح دون معالجة هذه الأبعاد الاجتماعية التي تشكل القاعدة الأساسية للاستقرار الداخلي وبناء الدولة.

اولا: تفكك النسيج الاجتماعي وضعف الهوية الوطنية.

أدت التطورات السياسية بعد عام 2011 إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية في ليبيا، حيث تحولت الخلافات السياسية إلى انقسامات جهوية وقبلية حادة. فغياب الدولة المركزية وتعدد مراكز القوى جعل القبائل والجهات تتحول إلى وحدات أساسية لإدارة الصراع، وهو ما أضعف مفهوم المواطنة الجامعة لصالح الولاءات المحلية والقبلية.

انعكس هذا الوضع على مختلف المستويات الاجتماعية، إذ تفاقمت الصراعات بين الشرق والغرب والجنوب، وأصبح الانتماء القبلي أحد محددات الولاء السياسي والعسكري. كما أدت هذه الانقسامات إلى إضعاف الهوية الوطنية الجامعة، ما جعل مشروع بناء الدولة عرضة للانهيار المتكرر[xxxiv].

ثانيا: النزوح الداخلي واللجوء.

تسببت النزاعات المسلحة وتعدد الحكومات في موجات نزوح واسعة داخل ليبيا، حيث اضطرت آلاف الأسر إلى مغادرة مناطقها بسبب القتال. وقدرت تقارير الأمم المتحدة عدد النازحين داخليًا بأكثر من 200 ألف شخص خلال سنوات الأزمة، إضافة إلى آلاف اللاجئين الذين غادروا البلاد نحو دول الجوار مثل تونس ومصر والنيجر.

هذا النزوح لم يكن مجرد انتقال جغرافي، بل أدى إلى أزمات معيشية عميقة، تمثلت في فقدان مصادر الرزق، وتعطل التعليم، وتدهور الخدمات الصحية. كما أدى إلى نشوء مشكلات اجتماعية جديدة مثل البطالة والتسول وارتفاع معدلات الفقر، وهو ما يعكس البعد الإنساني الخطير للأزمة الليبية[xxxv].

المطلب الثاني: التداعيات الإنسانية للأزمة الليبية.

لم تقتصر الأزمة الليبية بعد عام 2011 على إحداث انقسامات سياسية وصراعات عسكرية، بل تجاوزت ذلك لتفرز أزمات إنسانية عميقة طالت مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطن الليبي. فقد انعكست حالة عدم الاستقرار على تدهور الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وارتفعت معدلات النزوح الداخلي واللجوء، إضافة إلى تفاقم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما تحولت ليبيا إلى ساحة مفتوحة لشبكات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ما جعل الملف الإنساني أحد أبرز التحديات أمام الدولة والمجتمع الدولي على حد سواء. ومن ثم، فإن تحليل التداعيات الإنسانية للأزمة يعد أمرًا ضروريًا لفهم أبعادها الشاملة، نظرًا لارتباطه المباشر بكرامة الإنسان، واستقرار المجتمع، وإمكانية تحقيق أي تسوية سياسية مستقبلية.

اولا: تدهور الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم).

انعكست حالة عدم الاستقرار السياسي على الخدمات الأساسية في ليبيا، إذ تراجع مستوى الرعاية الصحية بشكل حاد نتيجة لانهيار البنى التحتية الصحية، ونقص الأدوية، وهجرة الكوادر الطبية. كما واجه قطاع التعليم أزمات متراكمة بسبب النزاعات المسلحة التي أدت إلى إغلاق المدارس وتعطيل العملية التعليمية في العديد من المناطق.

وبذلك لم تعد الأزمة في ليبيا مقتصرة على بعدها السياسي أو العسكري، بل تحولت إلى أزمة إنسانية شاملة تمس حياة المواطن اليومية، وتؤثر في قدرة الدولة على تلبية أبسط احتياجات المجتمع[xxxvi].

ثانيا: الأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان.

شهدت ليبيا بعد 2011 انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، شملت الاعتقالات التعسفية، وعمليات الخطف، والاغتيالات السياسية، فضلًا عن انتشار الممارسات اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز. كما ارتبطت الأزمة بملف الهجرة غير الشرعية، حيث تحولت ليبيا إلى نقطة عبور رئيسية نحو أوروبا، ما أدى إلى تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين.

هذه الانتهاكات ساهمت في تراجع مكانة ليبيا على الصعيد الدولي، وزادت من تعقيد الأزمة السياسية، حيث أصبحت القضية الإنسانية ملفًا ضاغطًا على أي محاولات للتسوية[xxxvii].

المبحث الخامس: التدخلات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأزمة الليبية.

المطلب الاول: التدخلات الإقليمية في ليبيا.

منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011، لم تكن التفاعلات داخلية بحتة، بل سرعان ما تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي مفتوح، حيث سعت قوى إقليمية عدة إلى بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي عبر دعم أطراف محلية مختلفة. وقد لعبت دول الجوار (مصر وتونس والجزائر) أدوارًا متباينة في التعامل مع الأزمة، فيما اتخذت قوى إقليمية أخرى مثل تركيا والإمارات مواقف أكثر مباشرة من خلال التدخل العسكري والدعم اللوجستي والسياسي. إن تحليل هذه التدخلات يكشف عن عمق الترابط بين الأزمة الليبية والأمن الإقليمي، كما يوضح كيف أسهمت الأطراف الإقليمية في تعميق الانقسام بدلاً من الدفع نحو حل سياسي شامل.

اولا: دور دول الجوار في الأزمة الليبية.

شهدت دول الجوار الليبي، وخاصة مصر والجزائر وتونس، تفاعلات مباشرة مع الأزمة، نظرًا لتأثيرها المباشر على أمنها القومي. فمصر دعمت بشكل صريح قوات المشير خليفة حفتر، انطلاقًا من اعتبارات تتعلق بمكافحة الجماعات المسلحة على حدودها الغربية، بينما تبنت الجزائر سياسة

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

الحياد النسبي، داعية إلى الحوار السياسي، خشية من انتقال الفوضى إلى أراضيها. أما تونس، فقد تأثرت بشكل مباشر بموجات النزوح والهجرة غير الشرعية، وهو ما جعلها تسعى لتبني مقاربة أمنية وإنسانية في آن واحد. هذه المواقف المتباينة ساهمت في تعقيد المشهد، حيث تحولت ليبيا إلى ملف إقليمي يلامس أولويات الأمن القومي لدول الجوار بشكل مباشر[xxxviii].

ثانيا: التدخل التركي والإماراتي

برزت تركيا والإمارات كأبرز قوتين إقليميتين تدخلتا في ليبيا بشكل مباشر. فقد دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني عسكريًا وسياسيًا، وأبرمت معها اتفاقية التعاون الأمني والعسكري عام 2019، التي شكلت نقطة تحول في ميزان القوى لصالح الغرب الليبي. في المقابل، دعمت الإمارات قوات حفتر عسكريًا ولوجستيًا، وساهمت في تمويل عملياته العسكرية، خاصة في معارك بنغازي وطرابلس. هذا التوازن السلبي بين الدعم التركي والإماراتي أسهم في إطالة أمد النزاع، وأضعف فرص التوصل إلى تسوية سياسية، حيث أصبح الصراع في ليبيا جزءًا من التنافس الإقليمي الأوسع بين محورين متعارضين[xxxix].

المطلب الثاني: التدخلات الدولية في ليبيا.

لم تقتصر الأزمة الليبية على التدخلات الإقليمية، بل تحولت إلى ساحة صراع دولي مفتوح، حيث تنافست قوى كبرى مثل روسيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة على النفوذ داخل ليبيا. ارتبطت هذه التدخلات بمصالح متعددة، منها السيطرة على النفط والغاز، ومكافحة الإرهاب، وضبط تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. وقد أفرز هذا التدخل الدولي تعقيدات إضافية للأزمة، إذ لم يعد الصراع داخليًا أو إقليميًا فحسب، بل أصبح مرتبطًا بتوازنات القوى على المستوى الدولي.

اولا: الدور الروسي والأوروبي .

اتخذت روسيا موقعًا مؤثرًا في الأزمة الليبية من خلال دعمها العسكري لقوات حفتر عبر مجموعة "فاغنر"، وهو ما منحها نفوذًا متزايدًا في الشرق الليبي. أما أوروبا، فقد انقسمت مواقفها بين فرنسا الداعمة لحفتر وإيطاليا المؤيدة لحكومة الوفاق، وذلك نتيجة لتنافسهما على ملفات الطاقة والهجرة. هذا التباين الأوروبي أضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة موحدة تجاه الأزمة، وفتح المجال أمام روسيا لتعزيز موقعها الجيوسياسي في شمال أفريقيا[xl].

ثانيا: الدور الأمريكي والأممي.

حافظت الولايات المتحدة على سياسة متذبذبة تجاه ليبيا، تراوحت بين التدخل العسكري المحدود ضد الجماعات الإرهابية (كما حدث في غارات سرت 2016) وبين الانكفاء وترك الساحة للقوى الأوروبية والإقليمية. أما الأمم المتحدة، فقد قادت جهود الوساطة من خلال بعثتها الأممية، وسعت لتنظيم مؤتمرات للحوار (غدامس 2019، برلين 2020)، غير أن هذه المبادرات واجهت صعوبات كبيرة بسبب تضارب مصالح القوى الدولية والإقليمية. وهكذا، ظل التدخل الأممي عاجزًا عن فرض تسوية سياسية شاملة، مكتفيًا بدور الوسيط الذي يفتقر إلى أدوات التنفيذ[xli].

رؤية مستقبلية في ضوء التدخلات الإقليمية والدولية.

من الواضح أن التدخلات الإقليمية والدولية كانت عاملًا أساسيًا في إطالة أمد الأزمة وتعقيدها. ومع ذلك، يمكن أن تمثل هذه التدخلات نفسها مدخلًا لتحقيق الاستقرار إذا جرى توظيفها في إطار دعم حل سياسي شامل بدلاً من تغذية الاستقطاب.

على المستوى الإقليمي: يمكن أن يؤدي تنسيق أمني وسياسي بين دول الجوار إلى ضبط الحدود ومنع تدفق السلاح والمرتزقة، مما يسهم في تقليص العنف الداخلي.

على المستوى الدولي: في حال توافق القوى الكبرى (روسيا، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) على مقاربة مشتركة تركز على إعادة بناء الدولة الليبية وضمان توزيع عادل للثروة النفطية، فإن فرص الاستقرار ستتعزز.

على المستوى الأممي: تحتاج الأمم المتحدة إلى آليات أكثر إلزامًا لتنفيذ الاتفاقات وضمان التزام جميع الأطراف المحلية والدولية بها.

وبذلك، فإن مستقبل ليبيا سيظل مرتبطًا بمدى قدرة الفاعلين الإقليميين والدوليين على تحويل التدخل من عامل صراع إلى أداة استقرار، وهو ما يتطلب إرادة سياسية صادقة ورؤية شاملة لتسوية الأزمة.

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول إن التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 شكلت تحديات كبيرة أمام استقرار البلاد وتحقيق السلام الداخلي. ورغم الآمال التي كانت معلقة على مرحلة ما بعد القذافي، إلا أن ليبيا واجهت صراعات عميقة ومعقدة بين مختلف القوى السياسية والعسكرية، وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي بشكل غير مسبوق. أثبتت الأحداث أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في ليبيا إلا من خلال معالجة جذرية للمشكلات السياسية، الاقتصادية، والأمنية التي تواجهها البلاد.

لقد أظهرت التجربة الليبية أن التحول السياسي يحتاج إلى تخطيط طويل الأمد ومشاركة واسعة من جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع المدني، فضلاً عن الدعم الدولي الفعال. على الرغم من التدخلات الأجنبية والضغوط السياسية، تبقى ليبيا بحاجة إلى بناء مؤسساتها السياسية بشكل قوي ومستدام لضمان مستقبل آمن ومستقر.

الاستنتاجات:

1. فشلت ليبيا في تحقيق الاستقرار السياسي بعد سقوط النظام السابق، نتيجة للصراعات الداخلية، غياب التنسيق بين الحكومات المتعاقبة، وضعف دور المؤسسات السياسية.
2. تعمقت الانقسامات بين الفصائل السياسية والميليشيات المسلحة، ما أدى إلى استمرار حالة الفوضى والعنف في العديد من المناطق الليبية.
3. أسهمت التدخلات الأجنبية في تعزيز الانقسامات، حيث دعمت بعض الأطراف السياسية والعسكرية في مقابل أطراف أخرى، مما جعل من الصعب التوصل إلى تسوية شاملة.
4. التدهور الأمني أثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين في ليبيا، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني الذي يعاني من انخفاض إنتاج النفط وانقطاع التجارة.
5. أسفرت النزاعات المستمرة عن زيادة أعداد النازحين واللاجئين، فضلاً عن تفاقم الأزمات الإنسانية في العديد من المناطق.

التوصيات:

1. من الضروري أن تشمل أي تسوية سياسية جميع الأطراف الليبية، بما في ذلك الفاعلين السياسيين، العسكريين، والمجتمع المدني، مع ضمان تمثيل عادل للمناطق المختلفة.
2. يجب على ليبيا أن تبدأ في بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية من جديد، مع التركيز على الشفافية والمساءلة لضمان استقرار البلاد في المستقبل.

3. يجب على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها في الوساطة والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، مع ضمان تطبيق الاتفاقات الدولية المبرمة في إطار التسوية السياسية.
4. ينبغي أن يتم منع التدخلات العسكرية الأجنبية التي تزيد من تعقيد النزاع، والتركيز على دعم الحلول السياسية التي تساهم في استعادة السيادة الوطنية.
5. من الضروري أن تبدأ ليبيا في تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة، تهدف إلى استعادة النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توزيع الموارد بشكل عادل.
6. من المهم تقديم الدعم الإنساني للأشخاص المتضررين من النزاع، مع تسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية في بيئة آمنة ومستقرة.

List of sources:

First: Books

1. Al-Sanussi Basikri, Eleven Years After the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbling Blocks, and Outcomes (Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2023).
2. Taher Ahmed, The Libyan Economy: A Reading of the Challenges and a Vision for the Future (Ankara: Center for Political, Economic, and Social Studies, 2014).
3. Youssef Muhammad Jumaa Al-Sawani, Libya: Revolution and the Challenges of State-Building (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2013).Rewizorski, Marek, The Economics of the Arab Spring (Poznań, 2011)

Second: Articles and magazines.

1. .1Sarah Bouchoucha and Ali Madouni, "Political Divisions in Libya and Their Implications for Economic Balances after the February 17, 2011 Revolution," Al-Ustadh Al-Baheth Journal for Legal and Political Studies, Vol. 6, No. 2 (December 2021), pp. 1689 ff.
2. .2Fawzia Aziz Karam, "Obstacles to Economic Development in Libya after the Fall of Gaddafi," Political Science Research, Al-Mustansiriya University, No. 33 (December 2016), pp. 122–130.
3. .3Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "Libya Between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects," Journal of Middle Eastern Studies, 19th year, No. 71 (Spring 2015), pp. 45–52.
4. .4Muhammad Abdul Hafeez Al-Sheikh, "National Reconciliation in Libya: Challenges and Future Prospects," Journal of Generation Studies and International Relations, Issue 21 (December 2018), pp. 33–41.
5. .5Miftah Omar Al-Saadi, "Investment in Libya and Sustainable Development," Journal of the College of Economic Sciences, University of Baghdad, Issue 4 (2014), pp. 104–106.
6. .6Soraya Zawashi, "Libya: Challenges of Economic Development after the February 17, 2011 Revolution," Al-Manager, Vol. 1, No. 1 (2014), p. 131.

Third: University theses and dissertations.

1. Alaa Eddine Zardoumi, Foreign Intervention and Its Role in the Overthrow of the Gaddafi Regime (Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Khider, Biskra, 2013)
2. Rustum Jamal Abdel Rahman Yassin, Political Transformations in Libya after the Fall of the Gaddafi Regime and Their Implications for Arab-Arab Relations (Khartoum: University of Khartoum, 2020)
3. Youssef Mohamed Jumaa Al-Sawani, Libya: Evaluating Twelve Years of International Mediation (Tripoli: University of Tripoli, 2023)

Fourth: International reports and organizations.

1. World Bank, World Development Indicators: Macroeconomic and Poverty Prospects for Libya, 2019 Report.
2. International Monetary Fund, Libya After the Revolution: Challenges and Opportunities, 2012 Report.
3. Peter Barto, Political Transition in Libya: The Challenges of Mediation (New York: International Peace Institute, 2014)

Fifth: Websites.

1. Al-Wasat Newspaper, "A Platform for Political Analysis: This is How the UN Mission in Libya Failed," August 9, 2025.
2. Al-Araby Al-Jadeed, "Power Outages Return in Libya Amid the Heat," July 10, 2025.
3. Al-Jazeera.net, "A Wave of Anger in Libya After the Meeting between Al-Mangoush and Cohen and Demands...," August 29, 2023.
4. Abdul Aziz Al-Wasli, "After a Decade of Division: What Does the Map of Political Influence in Libya Look Like?" Al-Jazeera.net, August 30, 2023.
5. Aql Ziyad, "The Roots of the Libyan Crisis and Prospects for a Political Settlement," Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2025. Link: machhid24.com/eudes/832hml (accessed February 6, 2025)
6. Khaled Al-Toumi, Libyan Foreign Policy: Towards Practical Alternatives, Minbar Libya, link: http://www.minbarlibya.org?p-17350 (date of visit: 2/6/2024)

[i] -Youssef Muhammad Jumaa Al-Sawani, Libya: The Revolution and the Challenges of State-Building, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2013, pp. 197-210.

[ii] -Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, Libya between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects, Journal of Middle Eastern Studies, 19th year, No. 71, Spring 2015, pp. 18-19

[iii] -Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, National Reconciliation in Libya: Challenges and Future Prospects, Journal of Generation Studies and International Relations, Issue 21, December 2018, p. 41

[iv] –Al-Senussi Basikri, Eleven Years Since the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbles, and Outcomes, Doha, Al Jazeera Center for Studies, Second Edition, March 2023

[v] Al-Wasat Newspaper. "A Platform for Political Analysis: This is How the UN Mission in Libya Failed." August 9, 2025.

[vi] Fawzia Aziz Karam, "Obstacles to Economic Development in Libya after the Fall of Gaddafi," Political Science Research, Al-Mustansiriya University, Issue 33 (December 2016), pp. 122–130.

[vii] Tariq Salafa Al-Shaalan, "The Legitimacy of Military Intervention in Libya within the Framework of the Theory of Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect," Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Vol. 1, No. 1 (April 2015), pp. 77–85.

[viii] Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "Libya Between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects," Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 19, No. 71 (Spring 2015), pp. 45–50.

ix –Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "Libya Between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects," Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 19, No. 71 (Spring 2015), pp. 45–50.

x –Rustum Jamal Abdul Rahman Yassin, Political Transformations in Libya after the Fall of the Gaddafi Regime and Its Implications for Arab-Arab Relations, Sudan, Khartoum, 2020, pp. 62-72.

xi –Sarah Bouchoucha, Ali Madouni, Political Divisions in Libya and Their Implications for Economic Balances after the February 17, 2011 Revolution, Al-Ustadh Al-Baheth Journal for Legal and Political Studies, Volume 6, Issue 2, December 2021, p. 1689.

[xii] Al-Araby Al-Jadeed. "Power outages return to Libya amid the sweltering heat." July 10, 2025.

xiii –Aql Ziad, The Roots of the Libyan Crisis and Prospects for a Political Settlement, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. For more, see the following link: http://machhid24.com/eudes/832hml, visited on 2/6/2025.

[xiv] Al Jazeera Net. "A wave of anger in Libya after the meeting between Al-Mangoush and Cohen, and demands..." August 29, 2023.

xv –Abdul Aziz Al-Wasli, "After a decade of division, what does the map of political influence in Libya look like?" aljazeera.net/politics/2023/8/30. Visited February 6, 2025.

[xvi] Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "Libya between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects," Journal of Middle Eastern Studies, vol. 19, no. 71 (Spring 2015), pp. 47–52.

[xvii] Taher Ahmed, The Libyan Economy: A Reading of the Challenges and a Vision for the Future (Ankara: Center for Political, Economic and Social Studies, 2014), pp. 125–130.

[xviii] Youssef Mohammed Jumaa Al-Sawani. Libya: Evaluating Twelve Years of International Mediation. University of Tripoli, 2023.

[xix] Peter Barto. Political Transition in Libya: Challenges of Mediation. International Peace Institute (IPI), 2014.

[xx] Al-Sanussi Basikri, Eleven Years after the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbles, and Outcomes (Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2023), pp. 132-140.

xxi -Souriya Zawashi, Libya: Challenges of Economic Development after the Revolution of February 17, 2011, Al-Manajer, Algeria, Volume 1, Issue 1, December 2014, p. 131.

xxii -Tariq Salafa Al-Shaalan, The Legitimacy of Military Intervention in Libya within the Framework of the Theory of Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect, Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Volume 1, Issue 1, April 2015, p. 23

xxiii -Fawzia Aziz Karam, Obstacles to Economic Development in Libya after the Fall of Gaddafi, Political Science Research, Al-Mustansiriya University, Issue 33, December 2016, p. 6.

xxiv -Alaa Eddine Zardoumi, Foreign Intervention and its Role in Overthrowing the Gaddafi Regime, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Biskra, Mohamed Khider, 2013, p. 123.

xxv -Miftah Omar Al-Saadi, Investment in Libya and Sustainable Development, Journal of the College of Economics, Baghdad University, Issue 4, 2014, p. 104.

xxvi -Rewizorski Marek, The economics of The Arab spring, Poznan, 2011, p04.

xxvii -Fawzia Aziz Karam, previous reference, p. 9.

xxviii -Taher Ahmed, The Libyan Economy: A Reading of the Challenges and a Vision for the Future, Center for Political, Economic and Social Studies, Türkiye, Issue 3, 2014, p. 125.

xxix -Same source.

xxx -Key to Omar Al-Saadi, previous reference, p. 106.

xxxi -World Bank, World Development Indicators: Libya Macroeconomic and Poverty Outlook, 2019 Report, pp. 1. 2_

xxxii -International Monetary Fund Libya After the Revolution Challenges and Opportunities Report 2012, p. 5.

xxxiii -World Bank, op. cit., p. 2.

[xxxiv] Youssef Muhammad Jumaa Al-Sawani, Libya: The Revolution and the Challenges of State Building (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2013), pp. 142-150.

[xxxv] Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "National Reconciliation in Libya: Challenges and Future Prospects," Journal of Generation Studies and International Relations, Issue 21 (2018), pp. 33-38.

[xxxvi] World Bank, World Development Indicators: Macroeconomic and Poverty Prospects for Libya, 2019 Report.

[xxxvii] Al-Sanussi Basikri, Eleven Years after the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbles, and Outcomes (Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2023), pp. 92-100.

[xxxviii] Rustum Jamal Abdel Rahman Yassin, Political Transformations in Libya after the Fall of the Gaddafi Regime and Its Implications for Arab–Arab Relations (Khartoum: University of Khartoum, 2020), pp. 77–82.

[xxxix] Al-Sanussi Basikri, Eleven Years after the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbles, and Outcomes (Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2023), pp. 115–120.

[xl] Aql Ziad, "The Roots of the Libyan Crisis and Prospects for a Political Settlement," Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2025, pp. 12–18.

[xli] Abdul Aziz Al-Wasli, "After a Decade of Division: What Does the Map of Political Influence in Libya Look Like?" Al Jazeera Net, 2023.